أدوات السياسة الصناعية وأهدافها

أولا خصائص السياسات الصناعية: تتميز بعدة خصائص اهمها :

1-تتكون من مجموعة الأدوات والوسائل التي تؤثر بها الحكومة على القطاع الصناعي ؛

2-تطبق من طرف الحكومة تجاه الفروع الصناعية سواء بالأوامر المباشرة أو من خلال سياسات التحفيز؛

3-تؤثر على القرارات المتعلقة بالسلوك الصناعي سواء من ناحية الإنتاج أو الإستثمار أو التشغيل أو التصدير

4 -ذات صلة بتخصيص الموارد اللازمة للصناعات المختلفة؛

5-لها علاقة وطيدة مع البنية التحتية للصناعات؛

6-لها أهمية كبيرة في إعادة الهيكلة الصناعية، تقليص العمليات، التكيف للإنتاج والاستثمار.

ثانيا: موقف الحكومة من التدخل في القضايا الصناعية، أمام الحكومة عدة خيارات:

1-**الامتناع عن التدخل** اقتناعا منها بدور السوق في التوجيه المناسب للاستثمارات نحو الفروع الصناعية،

2-تدخل في إدارة هذه المؤسسات، وضبط قراراتها لكي لا تتعارض مع توجهات السياسة الاقتصادية

3-التدخل من خلال الحوافز الضريبية والقروض ، والإسراع في حل الأزمات ويترتب عليه عدة أمور:

أ -خصخصة المؤسسات العامة الصناعية؛

ب-الاحتفاظ بالمؤسسات في إطار القطاع العام

ج-إدارة هذه المؤسسات بنفس الطريقة التي تدار بها مؤسسات الصناعية القطاع الخاص؛

ثالثا: إعطاء الأولوية لأي من الصناعات: للدولة خيارين هما:

1- **تعويض الاستيراد** من خلال إقامة أو دعم الصناعات المحلية، وتوفير الحماية والدعم لها؛

2-**التوجه نحو التصدير** من خلال إقامة صناعات تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية،

رابعا: الموقف من المنافسة الخارجية : هناك ثلاثة خيارات معروضة على الحكومة في هذا المجال:

1-**حماية القطاع الصناعي المحلي من** المنافسة الخارجية، وذلك تشجيعا للاستثمار في القطاع؛

2-**عدم حماية هذا القطاع**، منعا لردود الفعل المعاكسة على الصادرات الوطنية؛

3-**الحماية في المرحلة الأولى** للقطاع الصناعي الى أن يقوى يتم تخفيف الإجراءات الحمائية.

خامسا: الموقف من الاستثمارات الأجنبية في الصناعة: تتوفر للدولة أربعة خيارات في هذا الميدان:

1-استقطاب رؤوس أموال أجنبية عبر الحوافز والقروض الميسرة وحرية تنقل رؤوس الأموال

2- إتخاذ موقف محايد أي عدم السعي لاستقطابها؛

1- سياسة إنتقائية من خلال السماح بالاستثمار الاجنبي في فروع صناعية معينة دون سواها؛

4-فرض قيود على رؤوس الأموال الأجنبية.

سادسا: الموقف من استراتيجية التصنيع :أمام الحكومة خيار التركيز في المرحلة الأولى على الصناعات الخفيفة أو التركيز على الصناعات الثقيلة أو محاولة تبني أسلوب يقوم على المزاوجة بين الاستراتيجيتين

سابعا -الموقف من مساعدة القطاع الصناعي

:ثلاثة خيارات متوفرة للدولة على الأقل في هذه المجال

1-مساعدة القطاع الصناعي بشكل عام من خلال الإعفاءات الضريبية الميسرة، والدعم؛

2-مساعدة الفروع الصناعية التي تتعرض لأزمة إلى غاية خروجها منها؛

3-عدم مساعدة هذا القطاع حرصا على عدم إفساد أولويات السوق،

أدوات السياسة الصناعية وأهدافها

أولا: أدوات السياسة الصناعية: من أهمها

أولا: سياسة الترخيص الصناعي

تعد هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة ومستوى التركز فيها من خلال تأثيرها المباشر على عدد المؤسسات في الصناعة و تأثيرها غير المباشر على أحجامها وكذلك الحجم الكلي للصناعة، وكلها متغيرات تدخل في حساب درجة التركز في الصناعة،

معايير الترخيص الصناعي : تسترشد الحكومة بمعيار مدى وجود طاقة إنتاجية فائضة للمصانع المنتجة مقارنة بحجم سوق.وتعتمد في ذلك على عدة **اعتبارات كما يأتي**

1-عدد المؤسسات في الصناعة **2-** الحد الأقصى لحجم الإنتاج المسموح به للمؤسسة **3-** طريقة الدخول إلى الصناعة وهل هي عن طريق الاستحواذ أو الاندماج ، أو الدخول منفردة ومستقلة . **4-** مدى علاقتها بالشركات متعددة الجنسيات

ثانيا: سياسة الحماية الجمركية

مجموعة من **الإجراءات الجمركية** الخاصة بفرض رسوم (ضرائب جمركية) على المنتجات والمواد المستوردة، بالإضافة لإعفاء الصادرات من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلاتها من أجل دعم المنتج المحلي في الأسواق الدولية واكتسابه ميزة تنافسية من خلال تخفيض السعر وتشكل الحماية الجمركية للصناعات الوطنية إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع ودعيم الصناعات الناشئة.

إجراءات الحماية الجمركية

1- الإعفاء من الرسوم أو تخفيضها فيما يتعلق بالتجهيزات الصناعية وكذلك المواد الأولية اللازمة؛

2-رفع الرسوم على السلع المستوردة المنافسة وخاصة الكمالية منها أو التي توجد صناعات مماثلة لها؛

3 -أوضاع جمركية كالإدخال المؤقت أو رد الرسوم عند إعادة التصدير.

شروط الحماية الجمركية: أن يكون إنتاج الصناعات المحمية:

أ- كافيا لتغطية الجزء الأكبر من احتياجات السوق المحلية؛

ب- على درجة مناسبة من الجودة حتى لا يضر بمصلحة لمستهلك؛

ت- أن تكون أسعاره مرتفعة نسبيا مقارنة بالمستوردة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج في الصناعات الوطنية؛

ث- أن تكون مدة سريان التعريفة المقترحة خمس سنوات .

معايير الحماية الجمركية :أن تكون للصناعة ذات أهمية وتقاس هذه الأهمية بالمعايير الآتية:

أ-القيمة المضافة إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي ؛

ب-فرص العمل التي توفرها

ج-حجم رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة؛

د-الفرص التي تخلقها الصناعة لقيام صناعات أخرى مكملة .

ثالثا: سياسة القروض الصناعية

إن هدف سياسة القروض الصناعية هو تشجيع وتحفيز الإقدام على إنشاء المشروعات الصناعية خاصة التي تحقق أهدافا عامة. كما تسهم أيضا في التأثير على عدد المؤسسات وظروف الدخول إلى الصناعة عن طريق تسهيل التغلب على متطلبات رأس المال كأحدي عوائق للدخول إلى الصناعة عن **طريق استخدام الإجراءات التي تخدم هذا الهدف، وهي:**

1- توجيه القروض بصورة أكثر كثافة نحو المؤسسات الصغيرة.

2- تخفيض التكاليف المغرقة كأحد عوائق الدخول إلى الصناعة

3- دعم نشاطات البحث والتطوير في الصناعة.

رابعا: سياسة المشتريات الحكومية

تقوم هذه السياسة بصورة عامة على تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني ولو كانت تقل مواصفاتها عن مثيلاتها الأجنبية، لأن الحكومة من خلال مشترياتها يمكن أن تمارس بعض التأثير على التطور الصناعي، تهدف هذه السياسة بصورة أساسية إلى تشجيع وتدعيم الصناعات الوطنية في مواجهة منافسة السلع الأجنبية، خاصة عندما تصطدم بسياسات تسويقية إغراقيه من المصدرين الأجانب.

خامسا: سياسة الإعفاء من ضرائب الشركات

1-**تستعمل السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الصناعي** والتأثير على هيكل الاستثمارات وتوطين الاستثمارات بتوجيهها نحو قطاعات او أقاليم معينة ترغب الحكومة في تشجيعها سواء لخلق فرص عمل أو تعويض الاستيرادات،

2-تؤثر على تنافسية المؤسسات من خلال التأثير على عوامل الإنتاج التي تنعكس إيجابا على أسعار السلع المصدرة،، لهذا نجد أن سعي الدول لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، تقوم بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية والكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني، :الدفع الجزافي...الخ،

3-**تستخدم في التأثير على هيكل الصناعة،** بالتأثير على مستوى التركز من خلال تأثيرها على عدد المؤسسات في الصناعة، وظروف الدخول إلى الصناعة ، ومن خلال تأثيرها على حجم مشاركة رأس المال الأجنبي بربط الإعفاء من ضرائب الشركات بالحد الأدنى من مساهمة رأس المال الوطني.

وفي الدول التي تطبق نظام ضريبي تصاعدي على كل الشركات المحلية والاجنبية فان هذا النظام يمكن أن يستخدم في التأثير على أحجام المؤسسات بما يتلاءم مع أهداف السياسة المتعلقة بهيكل الصناعة، وبالأخص **درجة التركز وظروف الدخول إلى الصناعة،** فإذا كان الهدف في وقت ما هو زيادة مستوى المنافسة في الصناعة فان زيادة نسب التصاعد في الضريبة على الأرباح المرتفعة يمكن أن يؤثر سلبا على اتجاه المؤسسات خاصة الكبيرة في الصناعة نحو زيادة حجمها وبالتالي أرباحها وتشجيع صمود المؤسسات الصغيرة في سوق الصناعة، خاصة .المؤسسات الجديدة الراغبة في الدخول

وتعتمد هذه السياسة على مجموعة من الأدوات هي

التخفيضات الضريبية؛ القرض الضريبي؛ التخفيضات الخاصة بالمعدلات؛ تأجيل مواعيد الدفع؛ الإعفاءات الضريبية، كما أن الحكومة تمكن الشركات المحلية من السيطرة على الأسعار في الأسواق الداخلية ذلك من خلال إعفاء هذه الشركات من الضرائب مثل الإعفاء الكلي أو تخفيض نسبة ضريبة الدخل أو الأرباح .

سادسا: سياسة سعر الصرف

تحديد سعر الصرف هي عبارة عن إحدى سياساتها التي تتدخل بها في الشؤون الاقتصادية، ولهذه السياسة مجموعة من الأهداف أهمها **تخفيض سعر العملة الوطنية** الذي يسهم في تشجيع صادرات الإنتاج المحلي وكذلك تخفيض الاستيرادات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية،

شروط نجاح تخفيض سعر العملة الوطنية:

1- أن يتسم الطلب العالمي على المنتجات المحلية للدولة بقدر كاف من المرونة، فيؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛

2-ضرورة- أن يتسم العرض المحلي لسلع المصدرة بقدر كاف من المرونة، ليستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛

3-ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية؛

4-عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض؛

5- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

سابعا: سياسات مكافحة الاحتكار (سياسة المنافسة)

تحارب الحكومة الاحتكار من خلال سياسات مكافحة الاحتكار التي تتبعها والتي نلخصها في :

1- **القوانين أو الأنظمة التي تمنع الاتفاقيات** (العلنية أو السرية) الاحتكارية (التواطئية)، بين كل أو بعض منتجي سلعة من أجل السيطرة على سوقها أو تحديد سعرها؛

2- القوانين أو الأنظمة المؤسسة للاندماج بين المؤسسات في صناعة معينة التي يمكن أن ينتج عنها اتجاهات احتكارية في السوق؛

3- **الاحتكار الطبيعي**: قد تقتضي ظروف أو تكاليف إنتاج بعض السلع أن تتولى إنتاجها منتج واحد ، في مثل هذه الظروف تتدخل الحكومة إما بإنتاج السلعة مباشرة أو إعطاء امتياز لمنتج واحد مع الاحتفاظ بحقها في الإشراف على تسعير إنتاجها وكذلك حجم ونوعية إنتاجها (أو خدماتها). مثل الكهرباء او الاتصالات الهاتفية على سبيل المثال.

ثامنا: السياسات الحكومية اتجاه الاندماج بين المؤسسات

تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة ، وتقوية الاتجاهات الاحتكارية ، من خلال سيطرة المؤسسات المندمجة على سوق السلعة والمنافع المكتسبة من زيادة مستوى الكفاءة الناتجة وانخفاض التكلفة المتوسطة بسبب الاستفادة من وفورات الحجم أو الحصول على التقنية المتقدمة أو براءات الاختراع أو الإدارة الكفؤة ، كما يؤثر الاندماج على ظروف الدخول إلى السوق، فيخلق عوائق أمام المؤسسات الجديدة الراغبة في الدخول.

لذا فإن الحكم الفاصل في الموافقة على عمليات الاندماج في معظم الدول التي لديها قوانين منظمة لعمليات الاندماج بين المؤسسات في الصناعة، لم يعد منصبا تأثير الاندماج على **درجة التركز** في الصناعة كمقياس لمدى تأثير الاندماج على الرفاهية الاجتماعية ، وإنما أصبح يمتد إلى مدى تأثير الاندماج على مستوى المنافسة في السوق من خلال ظروف الدخول إلى الصناعة وأصبح الاتجاه الآن في كثير من هذه الدول هو الأخذ بمعيار المنافسة المحتملة أكثر من معيار درجة التركز للحكم على تأثير الاندماج على سوق الصناعة.

تاسعا: سياسة التسعير

قد تتدخل الحكومة بهدف حماية المستهلكين عن طريق تحديد السعر لبعض السلع الضرورية أو فرض حد أقصى أو أعلى لسعر السلعة لكي تكون في متناول محدودي الدخل كما في السلع التموينية ، أو قد يحصل العكس قد تتدخل الحكومة بهدف حماية المنتجين وذلك بفرض حد أدنى للسعر في أسواق بعض السلع ويمكن التدخل في الحالتين كما يأتي

1-**التدخل الحكومي بتحديد حد أقصى للأسعار** بهدف حماية المستهلكين وخصوصا في ظروف الحرب والأزمات، وندرة السلع مما ينعكس على سعر تلك السلعة بالارتفاع، الأمر الذي يفرض على الحكومة بالتدخل لوضع حد أعلى للسعر (سقف الأسعار)، ويعرف بالسعر الجبري أو الإلزامي، وهو عادة ما يكون أقل من سعر التوازن.

2-**التدخل الحكومي بتحديد حد أدنى للأسعار** تتدخل الحكومة لدعم طبقة معينة أو قطاع معين، بتحديد حد أدنى لسعر السلعة بغرض حماية دخول وإيرادات المنتجين من الانخفاض. ويسمى **أرضية سعريه،**

وتعد هذه السياسة من أكثر أدوات السياسات الصناعية تأثرا في قضايا التصنيع نظراً لطبيعتها المباشرة وارتباطها بمسألة القوة الشرائية للدخول والتحكم بحجم الاستهلاك ونمطه، وقد أفلحت هذه السياسات في تكوين جدار حماية للصناعة

المحلية، كان تطبيق السياسات السعرية في بعض الحالات. له مشكلات أكثر تعقيدا وهذا راجع في الأساس إلى طبيعة ومنهج التخطيط وقدرة الجهاز الحكومي